النيران واذا كر وحقر فالفعلان مجازان من جهة الصيغة والمادة
الشاكين المترددين في وحدانيته ويعلم حال المنكرين بطريق الاولى
وجرهم الي الجحيم صلة للمحقوظ نعدكه متعلق باحد الثلاثة او على
التنازع وتاخير لاجل السجع ومعنى الثاني وهو ابعدها ان شكهم
بخلق الله تعالى لا غلقهم ولكن ذلك الخلق عدل لكونه تصرفا
في الملك اذ الكل ملكه لا ظلم لكونه تصرفا في ملك الغير ولا ملك
للغير ثم للتراخي الزماني او الرتبي الصلوة والسلام والتحية
والرضوان على خير الانام محمد المصطفى وصف لا علم وعلى
تكرير على يفيد نوع استقلال فيكون ابلغ وتمامه منهي عنه
اله وصحبه نحو من الصاحب كالركب من الراكب ويجي الغر جمع
الاغر بمعنى الشريف وهو في الاصل صاحب الغرة وهي البياض
في الجبهة الكرام جمع كريم وفي ذكر الرفع والجزم والخفض والعدل
براعة الاستهلال وهي كون الفاتحة مناسبة للمقصود وقد اعتنى
بها المتاخرون وتكلفوا غاية التكلف وهي من المحسنات البديعية
خارجة عن البلاغة ولما كان بحث النحو عن الكلمة الواقعة في
الكلام من حيث الاعراب والبناء بدا بتعريفها ثم بتقسيمها ثم
بتعريف الكلام المركب من اقسامها فقال الكلمة لام للجنس والحقيقة
من حيث هي هي ولا مساغ للعهد الخارجي للزوم كونه حصة من الجنس
وههنا ليس كذلك وتاويلها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة
الكلمة ولا تنافي بينها وبين الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده
في ضمن البعض والكل وانما التنافي بينها وبين المركب او بين الوحدة
الشخصية الجزئية والجنس واما الوحدة النوعية او الجنسية فليست من معنى
التاء في مثلها بل لا دليل احد بعينها في نحو درجة واستراحة ومعنى صيغة

فعله

فعله بالكسر وقولهم التاء في مثل تمرة للفرق بين الجنس والواحد
لا يقتضي التنافي بل الاختلاف وكم بينهما نعم فرق بين كلمة
وكلم ونحو تمرة وتمر بان الوحدة ماخوذة في حقيقة الاولى
دون الثانية ثم الكلمة والكلام ماخوذان من الكلم بسكون
اللام بمعنى الجرح للتاثير في القلوب لما اي شي اذ ضرورة
الى التخصيص اذ الدوال الاربع تخرج بمفردان لم تخرج بوضع
او لفظ بقرينة شهرة كون الكلمة من قسم اللفظ ليكون افيد
ووجه العدول الاختصار على التقديرين فاذا جاز ارادة
اللفظ حسن ذكر ما يتعلق به فنقول هو في الاصل بمعنى الرمي
وفي العرف صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على
المخرج وتعريف المشهور دوري ولا مجال ههنا للجواب
المشهور في امثاله وهو كون المراد بما في التعريف لغويا كما
لا يخفى والحركات كيفيات للصوت والحرف فلا يصدق عليها
اللفظ وكذا الصيغة وكلاهما على مذهب من يجعل الحرف نفس
الصوت المكيف لا كيفية له وهو القول الاحق بالقبول والضماير
المستترة ليست بالفاظ وكلمات حقيقة انما هي في حكمها من
حيث انها تقع محكوما عليها ومؤكدة ومعطوفا عليها ونحوها
فيجب خروجها عن تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع عن
تعريف الاسد ونظيرها الجمل الواقعة مسندا اليها في نحو زيد قائم
جملة اسمية فانها في حكم الكلمات وتاويلها بهي هي والتحقيق انه
الكلمات المستترة فوا علها دالة بصيغها عليها بلا فاعل لفظي اصلا
وانما حكموا بوجوده واستتاره حفظا لقاعدتهم من ان كل
فعل وشبهه لا بد لهما من فاعل لفظي كما حكموا على عمر بالعدل وعلى

Copyright © King Saud University